"المقصلة" التي أسموها "الحكم الذاتي"

ورد في الاطار السياسي « لاتفاقيتي كامب دافيد » ، الذي اعتمد مرجعا اساسيا لمعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية ، بند اطلق عليه تجاوزا : « الحكم الذاتي » .

ولا شك ان اطراف « كامب دافيد » قد اختارت هذه التسمية بوعي وعن قصد ، لتحقق مجموعة من الاهداف :

اولها ، للتمويه على حقيقة المضمون السياسي لهذا البند ، والمناقضة لكل مفاهيم « الحكم الذاتي » المعروفة في الكتب او الممارسة على الارض .

وثانيها ، لخداع الرأي العام العالمي والعربي ، وأيهامه بأن اطراف « الكامب » لم تستهدف حلا جزئيا او صلحا منفردا بين مصر واسرائيل ، وانما تستهدف الحل الشامل « لازمة الشرق الاوسط » بما في ذلك جوهر ولب هذه الازمة اي قضية فلسطين .

وثالثها اعلامي ، بهدف الترويج لبضاعة مرفوضة باسمها الحقيقي ، فغلفوها باسم آخر قادر على ايجاد بعض الاسواق التي قد تقبل به ، او على الأقل لا تبادر الى رفضه . وكلنا يعلم مدى التأثير الرهيب لوسائل الاعلام الغربية وقدرتها على التسويق ، في عالم تكتفي قطاعات واسعة منه « بعناوين » القضايا والحلول دون التلفت الى المضمون .

واذا كان بعض المعلقين والسياسيين من بيننا ، وقع في خطأ اعتماد هذه التسمية فروج لها من حيث يريد فضحها وكشفها ، فان العديدين من المعلقين الاميركيين والاوروبيين الذين سبق لهم ان تعاطفوا معنا ، ومنهم من قاسى بسبب ذلك ، وجدوا في توقيع السادات والتنازلات التي قدمها ، مناسبة للتحلل مما سبق ان التزموا به ، وتحولوا الى دعاة للحل الاميركي ـ الصهيوني ـ المصري ، ويحاولون استثمار هذه التسمية المخادعة لتصوير المضمون على غير حقيقته بقصد تزيينه وتمريره .

واحد من هؤلاء المعلقين قال لي ذات يوم ساخرا : لقد بقيتم انتم العرب تضعون كلمة